

السياسة الديغولية تجاه الجزائر بين الأمس واليوم

د. لزهة بديدة

قسم التاريخ

جامعة الجزائر- 02- أبو القاسم سعد الله-

تقديم :

إن الهدف الذي تتوخاه هذه الدراسة التاريخية -السياسية، هو محاولة إمطة اللثام عن القواعد والمعايير التي وضعها التيار الديغولي منذ ظهوره، كإتجاه سياسي في مطلع الأربعينات من القرن العشرين، إلى بداية القرن الواحد والعشرين.

ويظهر منذ الوهلة الأولى أن السياسة الديغولية تجاه الجزائر- قبل وبعد استرجاع السيادة الوطنية العام 1962-، بدت متأثرة بمخلفات الحقبة الاستعمارية، ومحاولة ربط الجزائر وفي جميع المجالات بفرنسا، تحت مسميات متعددة وشعارات مختلفة، فما هي ماهية هذه السياسة؟ وما هي شعاراتها؟ وما هو الثابت فيها والمتغير؟.

تظهر المعطيات التاريخية المتوفرة اليوم أمام الباحثين في التاريخ والسياسة، ومن شهادات للفاعلين ومقاربات يمكن استنتاجها، بداية أن الفلسفة والسياسة الديغولية تجاه الجزائر قد تأسست وفق رؤية واضحة لا يكتنفها الغموض- بالنسبة لها والقابلة للتأويل للطرف الآخر- حول الجزائر، في المعالم الكبرى، ماضيا وحاضرا ومستقبلا، مع إمكانية اللعب على التغيير أو التبديل والتعديل في الجزئيات، فمصلحة فرنسا هي المقدمة في هذه الرؤية، وتحل الجزائر في الإستراتيجية الفرنسية عموما، والديغولية خصوصا، مكانة خاصة، وقد اكتسبت هذه المكانة من موقعها المتميز، وما تكتز به أرضها من خيرات ظاهرة وباطنة، وسماؤها من فضاءات إستراتيجية مهمة، ولم يكن ديغول وتيارته يرادو خلد لهم لحظة واحدة أن تتخلى بلدهم فرنسا عن الجزائر مهما كانت الدواعي والظروف، فهذه الأخيرة لا يمكن الاستغناء عنها، أو التسليم فيها لأنها باختصار كما عبر عن ذلك ديغول نفسه، "ملكية خاصة بالفرنسيين دون سواهم" (i).

فالجزائر بحسب الفرنسيين وعلى رأسهم ديغول ومذهبه، تحتل أهمية كبرى، ومما زاد في قناعاتهم وتمسكهم بها، أن عاصمتها (الجزائر العاصمة) كانت عاصمة بلادهم العملية والفعلية أثناء فترة الحرب الامبريالية الثانية (1939-1945)، وهو ما يقر به مثلا لوسيان أداس (L.Ades)، عندما ذكر في كتابه "المغامرة الجزائرية" بأن الجزائر العاصمة كانت العاصمة الحقيقية لكل إفريقيا الشمالية، وأنها المدينة الثالثة في فرنسا بعد باريس ومرسيليا(ii)، ويذهب المؤلف إلى أبعد من ذلك عندما يؤكد بكل جرأة ووضوح أن الجزائر كانت هي فرنسا.

والمؤكد إن تعلق الفرنسيين بالجزائر لا نقاش فيه، إذ يرى ديغول بأنها شيء آخر بالنسبة لهم، إلى درجة أنها تختلف عن بقية البلدان التي تقع تحت الاحتلال الفرنسي، مبينا أنها تختلف عن بقية البلدان التي تقع تحت سيطرتهم، مبينا أنها تكتسي من الأهمية التي لا يمكن لأي فرنسي حر وأصيل أن يخالجه التفكير في التنازل عنها، أو تركها تقرر مصيرها، ولقد أقر في مذكراته (جزء التجديد)، بهذه الحقيقة، مسجلا بالحرف الواحد أن "الجزائر تحتل في حياتنا اليومية أهمية لا مجال للموازية بينها وبين بقية البلدان التابعة لنا"(iii).

ولقد أدرك ديغول أيما إدراك لأهمية الجزائر ودور الجزائريين- الذين أجبرتهم القوانين الفرنسية على خدمة فرنسا والفرنسيين- عندما تحل بهؤلاء الكوارث والحروب، ومن ثمة فإنها مثلها مثل تونس والمغرب، كانت تعد خزاناً من المقاتلين، تستجد به فرنسا ساعة تشاء، ولقد كان في الإمكان "أخذ جنود قدر ما يُراد من السكان الأصليين في الجزائر والمغرب وتونس..." (iv)

ولا يتوقف الأمر عند كون الجزائريين خزاناً بشريا تستغيث بهم فرنسا في كل حروبها، بل الأكثر من ذلك والأهم أن الجزائر عززت بشكل كبير الموقف الفرنسي في إفريقيا والبحر المتوسط، ومنها كانت نقطة الانطلاق لتسلل الفرنسيين وسيطرتهم على تونس والمغرب والصحراء، وبالمختصر الذي ذكرته شامين، "إنها الجزائر التي خرجت منها المقاومة والمؤسسات الفرنسية خلال أشهر" (v).

كما أن الجزائر كانت مطلع الأربعينات من القرن العشرين عاصمة الحلفاء، ومنها جمع الفرنسيون وحلفاؤهم الإمكانات المادية والمعنوية، التي كانت سببا في انتصارهم على خصومهم من دول المحور، فضلا عن جملة من الدواعي الأخرى، التي يرى ديغول أنها كانت تحمل الشعب الفرنسي أن يعد امتلاك الجزائر أمرا مفيدا ومستحقا، وكيف لا يتعلق ديغول بالجزائر، وهو الذي يقدر حق القدر ما قام به أسلافه من أجل احتلالها والسيطرة على خيراتها، مؤكدا أن كل الفرنسيين فرحين فخوريين بعدما آل أمر الجزائر إليهم "فقد غمرنا الفرح لأننا أصبحنا سادة أرض كلفتنا تضحيات كثيرة..." (vi).

ولقد ألحقت القوانين الفرنسية المختلفة أرض الجزائر بفرنسا، فاصلة بشكل لا يقبل النقاش في هذا الموضوع، وعليه أكد كل القادة الفرنسيين حق بلادهم التاريخي والمطلق في الجزائر، وها هو القائد الفرنسي الجنرال الذي تولى الحكومة العامة في الجزائر بأمر من ديغول سنة 1943، والمعروف بنزعه الديغولية يؤكد أن "الجزائر ليست مستوطنة وحسب، إنها أرض فرنسية بكل ما تحمل الكلمة من معنى السيادة، إنها جزء من فرنسا في البحر المتوسط، إنها جزء لا يتجزأ من فرنسا" (vii).

وعليه كانت هذه الرؤية الديغولية للجزائر، واضحة لدى قطاع واسع من الفرنسيين، المتأكدين من أن ديغول لن يسلم في الجزائر، تحت أي ظرف كان، وأنه بغموض مواقفه - خلال فترة حكم سنوات الأربعينات- أوصد الباب في وجه كل الأفكار الداعية للاستقلال، أو حتى الحكم الذاتي، ورفض كل إمكانية للانفصال عن كتلة الإمبراطورية (viii).

ولم تتغير هذه القناعات الديغولية ونظرتها الإستراتيجية للجزائر، بعد انسحابه من السلطة سنة 1946، حتى أن الشاعر (ix) الذي رفعه في انتخابات 1948 كان تأكيدا على مواقفه، كما هو تأكيد على وقوعه تحت تأثير و سطوة المستوطنين، الذين لا يرون في عمالات الجزائر الثلاث سوى جزءاً أساسيا من فرنسا (x)، وأن كل ما تغير فيها هو التكتيك، وقد أقر ديغول في مذكراته، بأنه حان الوقت لاستبدال السيادة بالشراكة في البلدان التي تحتلها فرنسا (xi).

ومن هذا المنطلق يعتقد بأن من جاؤوا بعده إلى السلطة منذ سنة 1946 لم يعالجوا القضية بالطريقة المثلى، وهو ما انجر سلبا على نظام الحكم في فرنسا، في الحين كان عليهم إنجاز خطوات أخرى، ولو فعلوا ذلك لاتجهت المنطقة بشكل سلمي نحو تسلم السكان الأصليين دفة شؤون البلاد ونشوء دولة جزائرية، تتحد تدريجيا مع الجمهورية الفرنسية (xii)، لأن استبدال السيادة بالشراكة هو الحل الأفضل لفرنسا، فدمج المسلمين أضحى غير ممكن، وحتى يحافظ الفرنسيون على مصالحهم في هذا البلد، فإن عليهم إدراك الواقع و التعامل معه بإيجابية حتى لا تفقد دولتهم مكانتها في هذا البلد، لأن الشعب الجزائري كما يعتقد ديغول، متعلق بالأمة الفرنسية، ويتمنى أن يبقى شريكا لها بعد تحرره (xiii).

والملاحظ، أن ديغول لم يحتفظ بهذا المفهوم عندما عاد إلى السلطة سنة 1958 (xiv)، خاصة في المرحلة الأولى، ناكرا على الجزائر والجزائريين أي حق لهم في تقرير مصيرهم، وقد كانت له العديد من المساعي للحفاظ على الجزائر فرنسية، ومن ذلك عمل على إضعاف الجزائريين وتفريق صفوفهم،

من خلال اعتماده على إثارة ما يعتقده بالفروق العرقية بين الجزائريين، بهدف تفتيت البنية الاجتماعية للشعب الجزائري، كما يذهب إلى ذلك السيد بن يوسف بن خدة، الذي يضيف أن ديغول كان يأمل في نجاح مشروع تقسيم الجزائر إلى كيانات عرقية تتمتع بالحم الذاتي، تحت الوصاية الفرنسية، يحكمها قانون دستوري انتلافي بمقتضى قانون الإطار، الذي أعده الرئيس الفرنسي بورجيس مونري سنة 1957، من أجل تجزئة الجزائر^(xv).

ولم يتراجع عن هذه الأفكار إلا بعد الضغط الكبير الذي مارسه الثورة الجزائرية على فرنسا الديغولية، ليعترف متأخرا بحق الجزائر في تقرير مصيرها ناكرا هذا الضغط، ومؤكدا على أن فرنسا الخالدة هي التي ستتولى منحه للجزائريين، بما تملكه من قوة وباسم مبادئها ووفقا لمصالحها. وهكذا، أقر ديغول مرغما بأن الوضع الفرنسي في الجزائر يتطلب حلا عاجلا للقضية الجزائرية، ومهما كان الأمر، لأن ذلك يترتب عليه إنقاذ فرنسا من المهام والخسائر التي يتزايد عبؤها باستمرار، في حين أن الفوائد التي كانت تجنيها - سابقا - أضحت مجرد مظاهر فارغة، ولعل هذه المعطيات التي جاء ديغول على ذكرها من الخسائر الفرنسية، إضافة إلى فشله في فكرة إضعاف الثورة، ومن ثمة الشعب الجزائري، بغية جعله تابعا كليا لفرنسا ومصالحها هي التي دفعته إلى تغيير سياسته، لتحل محلها فلسفة أخرى، وهي ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي، إضافة إلى إبقاء الإدارة الجزائرية والتعليم تحت السيطرة الفرنسية والموالين لها، وحتى يعطي الجنرال ديغول لأفكاره هذه اللبوس السياسي، صرح بنبرة واثقة وهادئة وتعي ما تريد، في الخامس سبتمبر 1960، بأن "الجزائر الجزائرية ستكون متعاونة مع فرنسا..."^(xvi)، وفي نفس التصريح وتكملة لفكرته وتشكيكا في قدرة الجزائريين في إعادة بناء دولتهم بعيدا عن التأثير الفرنسي، تساءل ديغول أسئلة تحمل الكثير من الدلالات والإيحاءات، ومما جاء فيها "... وفي حالة الانفصال- يقصد انفصال الجزائريين عن فرنسا- إلى أين يذهب العمال الجزائريون؟ إلى القاهرة؟ إلى تونس؟ إلى الرباط؟ إلى بكين؟ إلى موسكو؟"، ثم يتساءل كذلك "إذا كان من الضروري للجزائر أن تتحول إلى بلد عصري ومزدهر، فأية دولة تستطيع مد يد المساعدة لها وتحقيق هذا الهدف؟... ليجيب بلغة المتيقن "بأن هناك دولة واحدة تقوم بهذه المهمة .. وهي فرنسا..."^(xvii).

ولأن الاقتصاد الفرنسي منذ مطلع القرن العشرين قد اعتمد على اليد العاملة الجزائرية، خاصة بعد الحربين الكونيتين الكبيرين، فقد أدرك القادة الديغوليون منذ العام 1960 بشكل أكبر، أهمية اليد العاملة الجزائرية في ربط علاقات خاصة بالجزائر، فهذه اليد العاملة تعتبر في نظر الجزائر العمود الفقري لأي تعاون مثمر بين الجزائر المستقلة والدولة الفرنسية^(xviii)، وبالرغم من التعلق الكبير الذي أبدته الديغولية نحو الجزائر، ورغم كل ما قامت به من أجل الحفاظ عليها فرنسية، ورغم هذه النظرة الإستراتيجية والبراغماتية في كيفية العلاقات التي سعى ديغول لإقامتها معها، إلا أن المعارضين والمنتقدين لتياره وسياسته، يحملونه المسؤولية الكاملة عن ضياعها من فرنسا سنة 1962، ولم يقتنعوا بكل الشعارات التي رفعها ونادى بها فيما يتعلق بهذا الموضوع، لأن النتيجة كانت أن شهد العالم أجمع راية الحكومة المؤقتة الجزائرية، ترفرف على أرض الجزائر، بمقتضى اتفاقيات إيفيان سنة 1962^(xix).

والجدير بالإشارة، أن الجزائر ومنذ سنة 1943 وحتى سنة 1962 عاشت معظم فتراتهما تحت حكم الديغوليين، من الجنرال كاترو وخليفته إيف شاتينو (Yves Chataigneau)، اللذين عينهما ديغول نفسه، عندما كان قائدا لفرنسا سنوات الأربعينات من القرن العشرين، وصولا إلى جاك سوستيل الديغولي الذي كان آخر حاكم عام لها، ما بين سنتي 1955-1956، وانتهاء بعودة ديغول إلى السلطة وتسييره لملفها ما بين 1958 و1962^(xx).

وقد تكون المصادفات لعبت دورها، عندما عُرض منصب الحكومة العامة في الجزائر مطلع سنة 1955 على جاك سوستيل المنتمي للتيار الديغولي، خاصة في هذه الأثناء التي كان فيها ديغول وتياره في

شبه عزلة سياسية، وقد يكون الأمر محسوبا بدقة لاعتقاد رئيس الحكومة الفرنسية حينها منداس فرانس (Mendes France) ، وأن خير من يواجه الأوضاع الناتجة عن اندلاع الثورة الجزائرية، إنما هم ديغول وأتباعه، و بعد أن تم العرض بشكل رسمي على جاك سوستيل، اتجه إلى قائده السابق، الجنرال ديغول طالبا منه النصيحة و المشورة، فما كان من ديغول إلا أن شجع سوستيل على قبول المنصب، والأمر لم يتوقف عند هذا الحد، إذ بعدما استقر سوستيل في الجزائر وبعد أن مارس مهامه من مطلع سنة 1955 إلى مطلع سنة 1956، لجأت السلطة الفرنسية الجديدة إلى إبعاده والاستئجار بديغولي آخر هو الجنرال جورج كاترو، غير أن هذا العجز البالغ من العمر حينها تسعة وسبعون سنة، لم يتمكن من ممارسة مهامه في الجزائر على وجه الإطلاق، حيث رفضه المستوطنون^(xxi).

وتجدر الإشارة في هذا المضمرة، إلى أن ديغول دخل في صراع مرير مع الحلفاء، وعلى وجه التحديد مع الولايات المتحدة الأمريكية، منذ سنة 1942 إلى غاية خروجه من السلطة، متهما هذه الأخيرة بمحاولة إبعاده من قيادة المقاومة الفرنسية، لأنه الوحيد الذي يستطيع أن يوقف طموحها في الجزائر، الذي أبدته منذ وقت مبكر للحرب، ولهذا السبب أقامت علاقات مع حكومة فيشي، كاشفا على استعداده لفعل كل شيء، حتى يبعد الطموح الأمريكي عن الجزائر، واعتبار هذه الأخيرة شأن فرنسي خالص^(xxii).

وبعد توقيع اتفاقيات إيفيان بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا في الـ 18 مارس 1962، ودخوله حيز التنفيذ في اليوم الموالي، والاستفتاء الذي كان في الفاتح جويلية من السنة نفسها، والذي تلاه إعلان استرجاع السيادة الوطنية في اليوم الخامس من ذات الشهر، كان لزاما على الجنرال ديغول أن يعمل على تدشين مرحلة جديدة من العلاقات بين الجزائر وفرنسا، مستفيدا من ماضي بلاده الاستعماري، ساعيا إلى رسم فلسفة جديدة لهذا الاستعمار، أساسها الاستغلال والبراغماتية في العلاقات الثنائية، والشراكة بمفهوم التبعية، ومن هذه النظرة يمكننا اعتبار الديغولية عرابية الاستعمار الجديد، الذي لا يقوم على غزو الجيوش واحتلالها لهذه المنطقة أو تلك، أو مصادرة حرية هذا الشعب أو ذلك.

مكانة الجزائر في السياسة الديغولية

لقد وضعت الديغولية لنفسها فلسفة خاصة في العلاقات الدولية، وخطة عمل تطبق بها هذه الرؤية، مبنية على قاعدة " فوائد ومكاسب أكبر لفرنسا، بمقابل خسائر وتكاليف أقل لها"، ولتحقيق هذه الرؤية في علاقتها المستجدة مع الجزائر، ركزت الديغولية على مجموعة من المعايير والأسس، أهمها:

(1) بقاء الإدارة والاقتصاد والتعليم والقضاء في الجزائر، تحت سيطرة المستوطنين، الذين كفلت لهم اتفاقية إيفيان حرية البقاء في الجزائر، ولأن هؤلاء لم يستطيعوا المكوث فيها، فقد آل مآل تلك المواقع إلى إطارات وموظفين جزائريين، ما في ذلك شك، وهو ما ذهب إليه السياسي والمؤرخ الجزائري محمد العربي الزبيري، الذي أضاف، أن هؤلاء مُعدون لمناهضة الثورة وليس لخدمتها^(xxiii).

(2) محاولة الاستئثار بملف المحروقات الجزائري وجعله في خدمة الاقتصاد الفرنسي، وهو الأمر الذي دعا فرنسا إلى توقيع اتفاقية تم الإقرار بمقتضاها بحق الجزائر في امتلاك كامل ثرواتها البترولية في الصحراء، على أن يكون لفرنسا الحق في الاحتفاظ بامتياز المشاركة والاستيراد في المحروقات^(xxiv).

والحقيقة أن المحروقات شكلت العمود الفقري للاقتصاد الفرنسي، الذي اجتهد ديغول نفسه وبكل ثقله- لإعادة بنائه بعد الدمار الذي لحق به في الحربين الأميراليتين الأولى والثانية، حتى يكون اقتصادا تنافسيا ورياديا، وبحسب المذهب الديغولي فإن فرنسا يجب أن تكون حيث يكون البترول،

وأن أهمية هذه المنطقة أو تلك تكسبها من وجود أو عدم وجود النفط والغاز، وحول هذه النظرية قال ديغول في مذكراته: "إن الأهمية الإستراتيجية والسياسية لمناطق النيل ودجلة والفرات والبحر الأحمر والخليج، هي ألان بسبب البترول.." (xxv)، ولذات السبب والدافع، تكتسي الجزائر أهميتها بالنسبة لفرنسا.

(3) تشكيل قوة أمنية محلية من وحدات (الحركة والقومية)، التي بلغ تعدادها أربعين ألف رجل، يقودها ضباط جزائريون يُنتقون من داخل الجيش الاستعماري، مهمتهم اختراق جيش التحرير الوطني، والعمل على التأثير على خيارات هذا الجيش، سليل جيش التحرير الوطني (xxvi)، ويبدو أن السلطات الجديدة في الجزائر، قد حاولت الخروج من تأثيرات هذه الإجراءات الفرنسية، وذلك من خلال عقد جملة من الاتفاقيات التي شملت العديد من المجالات، والتي كانت من آثار زيارة الدولة التي قام بها الرئيس الجزائري، السيد أحمد بن بلة، إلى فرنسا ما بين الـ 13 والـ 15 مارس 1964، حيث أُستقبل من طرف الجنرال ديغول، رئيس الجمهورية الفرنسية، والهدف من توقيع تلك الاتفاقيات إجمالاً، هو إزالة العوائق القائمة أمام إقامة علاقات ودية ومتكاملة بين البلدين، ومما أفضت إليه تلك الاتفاقيات في المجال الأمني والعسكري، هو إلزام فرنسا بالإسراع في إخراج وترحيل قواتها المتواجدة في الجزائر، باستثناء القوات المرابطة بقاعدة المرسى الكبير بوهران، والقوات المتواجدة ببعض المراكز في الصحراء (xxvii).

(4) العمل على ازدواجية اللغة في التعليم والإدارة والقضاء، قصد فصل الجزائر عن أصلاتها وشخصيتها الضاربة في أعماق التاريخ، وإبقائها في دائرة الفرانكفونية، التي هي مذهب سياسي يرمي إلى نشر الفكر الاستعماري في البلدان التي لها استعداد طبيعي لقبول التبعية بجميع أنواعها (xxviii).

(5) محاولة إبقاء ملف الهجرة والمهاجرين الجزائريين إلى فرنسا في يد هذه الأخيرة، تستعمله متى تشاء وكيفما تشاء، لأن هذا الملف الحساس والخطير له تبعات وانعكاسات على الجزائر بصفة خاصة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية، والسلطات الفرنسية بقيادة ديغول تعرف جيداً أن الطرف الذي يمسك بجميع خيوط هذا الملف يكون هو صاحب التأثير، وبالتالي يمارس الضغط و يصوغ القرارات، وللاشارة أن فرنسا وناهيك عن محاولة تحكمها في هذا الملف، قد سخرت المهاجرين الجزائريين كخدم للنهوض بالاقتصاد الفرنسي، وكرست جهدها للتأثير عليهم ثقافياً وفكرياً، إما بهدف فصلهم عن مجتمعهم الأصلي، أو لاستغلالهم، وبالتحديد لتوظيف من تشبع منهم بالروح والثقافة الفرنسيين، لاختراق المجتمع الجزائري، وجعله يتقبل تلك الروح والثقافة، ومن ثمة التنازل عن قيمه الحضارية ومكونات شخصيته المتميزة، ونظراً للأهمية التي يحتلها ملف الهجرة والمهاجرين الجزائريين لدى القيادات الفرنسية، فقد وقعت حكومة الجنرال ديغول خلال عشرية الستينات من القرن الماضي، العديد من الاتفاقيات مع الجزائر، والمتعلقة بهذا الموضوع في محاولة لضبطه بما يخدم الطرفين، ولعل أبرزها إتفاقية الـ 10 أبريل 1964،

والمعدلة يوم الـ 28 ديسمبر 1968- والتي سُمح بموجبها برفع عدد المهاجرين الجزائريين الراغبين في التوجه إلى فرنسا سنوياً (xxix).

ومما سبق، يظهر أن الجنرال ديغول قد حاول في البداية أن يقيم مع الجزائر المسترجعة لسيادتها حديثاً، علاقات قائمة على مفهومي الشراكة والتعاون، وفقاً لوجهة نظره، لأن الوقائع جاءت منافية للمفهوم المتداول عند الجميع، خاصة وأنه حاول استغلال الوضعية التي كانت تمر بها الجزائر الخارجة لتوها من قبضة الاحتلال الفرنسي، الذي لم يترك اقتصاداً قائماً ولا مؤسسات وإدارات جزائرية مكتملة،

لها تجربتها ورصيدها من التسيير والقيادة، وعليه فلا معنى والحال هذه، أن تكون الشراكة بين دولتين لا مجال للمقارنة بينهما وفي جميع المجالات، فذلك يعني أن الشراكة والتعاون بمنظور ديغول هما -أولا وأخيرا- متخذتان كإفظة لا غير، والهدف هو أبقاء الجزائر تحت التبعية التامة لفرنسا، ولتركيز تلك التبعية، استغل واستعمل سادة الإليزي، كل تلك المعايير التي ذكرناها، وبخاصة ملفي المحروقات والهجرة، لتحديد علاقات بلادهم مع الجزائر (xxx).

ولقد أورت ديغول هذه الرؤية في كيفية ربط علاقات بلاده مع الجزائر، لمن جاء من بعده من حكام فرنسا، خاصة إذا علمنا أن الحاكمين التاليين له، وهما جورج بومبيدو (1974/1969)، وفاليري جيسكار ديستان (1981/1974)، هما من أقطاب المدرسة السياسية الديغولية، فكان من الطبيعي أن يحافظا على الإرث الديغولي، خاصة فيما يتعلق بملف العلاقات مع الجزائر، والعمل على مواصلة خدمة المصالح الفرنسية من خلال هذه العلاقات، وإثبات الحضور الدائم والمميز لفرنسا فيها على القاعدة التي أكد عليها الرئيس بومبيدو، والقائلة بـ "... نحن أصحاب حضور تقليدي في البحر المتوسط، في جزئيه الشرقي والغربي..." (xxxi).

ولأن الجزائر التي تولى فيها الحكم فيها منذ سنة 1965 السيد هوراي بومدين رحمه الله، وإلى غاية سنة 1978، قامت بمجموعة من الإجراءات الاقتصادية -على وجه الخصوص- والمتعلقة أساسا بتأمين المحروقات والبنوك والتجارة الخارجية، بداية من العام 1966، وصولا إلى قرار تأمين وتأمين المحروقات يوم الـ 24 فيفري 1971، فقد أثارت هذه الإجراءات حفيظة خليفتي ديغول، مما جعلهما يعملان بشكل واضح على ملف الهجرة بغية الضغط على السلطات الجزائرية، لكي تتنازل هذه الأخيرة عن مشاكستها وتحديدها لفرنسا، ومحاولة الإضرار بمصالحها السياسية والاقتصادية والثقافية، لذلك اتسمت سياسة هؤلاء القادة الديغوليين بالصلابة وعدم التساهل مع العمال الجزائريين المغتربين، والعمل على مراجعة ملف الهجرة بشكل مستمر (xxxii).

سياسة مرحلة ما بعد ديغول تجاه الجزائر:

لم تحقق سياسة التشدد المنتهجة من طرف الساسة الفرنسيين - مرحلة ما بعد ديغول - الثمار المرجوة منها، فقد حاول الرئيس ديستان، الذي يعتبر صورة للجنرال ديغول، أكثر من سلفه بومبيدو، إعادة العمل بالفلسفة الديغولية، خاصة فيما تعلق بعلاقات بلاده مع الجزائر، ورسم سياسة تعتمد على البراغماتية والغموض، وانتظار الفرص المواتية لاتخاذ القرارات الواقعية، التي تخدم فرنسا وأصدقائها (xxxiii).

وانطلاقا من هذه الواقعية والبراغماتية، وفي محاولة منه للإبقاء على مصالح فرنسا في الجزائر، فقد قام الرئيس جيسكار ديستان بزيارة رسمية للجزائر استمرت ثلاثة أيام، بداية من العاشر مارس 1975، حاول خلالها التأكيد والإصرار على تحسين وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، وعلى تعهد فرنسا بدعم المهاجرين الجزائريين (xxxiv)، إلا أن عدم إستمراره في الحكم على إثر سقوطه في انتخابات سنة 1981، قطعت الطريق أمام التيار الديغولي، وأمام التيار الاشتراكي الذي كان يقوده السياسي المخضرم فرنسوا ميتران، الذي حكم بلاده لعهدتين متتاليتين، ولم يبرح سدة الرئاسة إلا في منتصف سنة 1995، وبالرغم من أن ميتران يعتبر من أشرس الخصوم لديغول وتياره والمنافس العنيد له، طيلة عهود من الزمن، ورغم اختلاف مشروعه عن مشروع الديغوليين، في المبادئ العامة والمحاور الكبرى، إلا أنه وفيما تعلق بالجزائر حافظ على المعالم التي رسمها، وهي أن لفرنسا مصالح كبرى فيها، وحيث ما كانت مصالحها يجب أن تكون حاضرة بقوة وفعالية.

وما يجب التذكير به هو، أن ميتران مثله مثل الجنرال ديغول، كان من كبار المسؤولين الفرنسيين خلال مرحلة الثورة، عندما كان على رأس وزارة الداخلية ثم العدل، وكان من المدافعين عن إبقاء

الجزائر تحت الوصاية الفرنسية، مهما كلف الثمن، ولعل هذه الخلفية التاريخية، هي التي وحدت الرؤية والموقف من الجزائر بين ديغول وميتران، فهذا الأخير ولمدة أربعة عشرة سنة من حكمه لفرنسا، سعى لأن يجعل من مسار ومصير الجزائر وعلى جميع الأصعدة، مرتبط ارتباطا مباشرا وكلها بفرنسا، وإن لم يتحقق له هذا الهدف كاملا، فعلى الأقل يتحقق له الهدف الثاني والذي لا يقل خطورة عن الأول، ألا وهو جعل الجزائر ومصالحها في موالاة فرنسا وخدمتها، وأن تكون بلاده هي صاحبة الخطوة والامتيازات فيها^(xxxv).

ومباشرة، بعد انتهاء الولاية الثانية لميتران عادت الديغولية لتكون مرة أخرى في أعلى هرم السلطة، ممثلة في جاك شيراك، الذي حكم فرنسا هو الآخر لعهدتين، الأولى من سبع سنوات (2002/1995) والثانية من خمس سنوات (2007/2002)، بعدما قُصّص العهد الرئاسية إلى خمس سنوات، ليخلفه ديغولي آخر مثير للجدل، ألا وهو نيكولا ساركوزي، ولعاهدة واحدة (2012/2007)، ومنذ بداية عهده الأولى حدد شيراك معالم سياسته الخارجية، وهي المعالم التي تنم عن تكوينه الفكري والسياسي، الذي نهله من التيار الديغولي، ففي الخطاب الذي ألقاه من على منبر جامعة القاهرة، يوم الثامن أفريل 1996، تطرق شيراك لسياسة بلاده في البلاد العربية، مؤكدا على أنه "...ينبغي أن تكون سياسة فرنسا العربية بُعْدا أساسيا في سياستها الخارجية، وإنني أتمنى أن أعطيها دفعا جديدا، بحيث تكون مخلصة للتوجهات التي أراد مؤسسها ديغول تحديدها لها..."^(xxxvi).

وما يمكن أن نستشفه من هذه المقولة، أن جاك شيراك وعلى غرار الجنرال ديغول، سعى لأن يرسم لبلاده موقعا خاصا ومميزا في البلاد العربية، وتحديدًا الواقعة على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، ومن بينها الجزائر، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية، رمت بثقلها في المنطقة في محاولة منها في أن تكون لها اليد الطولى فيها، وهو ما لم يرض به ديغول من قبل، كما لم يرض به شيراك في هذه المرحلة، وحتى يظهر الأخير اهتمام بلاده بالوطن العربي وعلى رأسه الجزائر، فقد كان كثير الزيارات للعديد من الدول العربية، كان نصيب الجزائر منها ثلاث زيارات، كلها كانت في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، كما استقبل هذا الأخير في زيارة دولة رسمية لفرنسا صيف سنة 2000، وفي هذه الزيارة طلب الرئيس الجزائري من السلطات الفرنسية وعلى رأسها الرئيس شيراك، الخروج من سياسة الغموض تجاه الجزائر، وإعادة بناء علاقات ممتازة بين البلدين^(xxxvii).

ويظهر من خلال المعطيات والوقائع، أن جاك شيراك قد حاول أثناء فترتي حكمه، أن يعيد النظر في علاقاته مع الجزائر التي عرفت الكثير من التوتر سواء في آخر عهد ميتران، أو في أغلب عهده هو الأولى، ومن الملفات الهامة والمستعجلة التي عمل عليها، هو ملف الهجرة والمهاجرين الجزائريين في فرنسا، وكان هدفه هو إدخال تعديلات يراها ضرورية للاتفاقية الموقعة بين البلدين في هذا المجال سنة 1968، والتي مكنت الجزائريين من مجموعة من التسهيلات الاقتصادية والاجتماعية، وبالفعل كان لشيراك ما أراد بحيث عدلت تلك الاتفاقية سنة 2001، وكان من النتائج المباشرة لهذه الاتفاقية المعدلة، أن زادت السلطات الفرنسية من التشدد في منح تأشيرة السفر للجزائريين من وإلى فرنسا لمجرد السياحة^(xxxviii).

أما الملف الثاني الذي تصدى له شيراك، كما تصدى له من قبل الجنرال ديغول، هو الوقوف في وجه ما يعتبره أطماعا غير مشروعة للولايات المتحدة في الجزائر، وحتى يقطع شيراك الطريق عن الولايات المتحدة، ويوصل الباب في وجهها، عمل على التواصل المستمر مع الجزائر، وتوقيع العديد من الاتفاقيات وفي جميع المجالات، خاصة وأنه أدرك أن المنافسة الأمريكية غير محصورة في مجال النفط^(xxxix)، بل تعدته إلى مجال التسليح، لأن الجزائر ومنذ عهد الرئيس الشاذلي بن جديد، سعت إلى تنويع مصادر تسليحها، وهو الأمر الذي تلقفته واشنطن بسرعة، وحظيت بنصيب وافر من عقود الاتفاقيات العسكرية مع الجزائر^(xl).

لقد استشعر شيراك خطورة المنافسة الأمريكية لبلاده في الجزائر وعليها، لذلك عمل جاهدا للوقوف أمام ما يعتقد أنه أطماعا أمريكية متجددة، واستطاع بحنكته ومساعيه الحثيثة أن يحد ويقلل من هذه المنافسة ويعيد لفرنسا حظوتها، وهو دفعه سنة 2003، عندما زار الجزائر إلى أن يصرح أمام البرلمانين الجزائريين بالقول: " ..أن فرنسا غدت اليوم الشريك الأول للجزائر، خاصة في مجالي الاستيراد والتصدير، وقد ارتقت المبادلات إلى ضعف ما كانت عليه سنة 1999" (xli).

وفي ذات الخطاب وفي محاولة منه لدغدغة عواطف الجزائريين الناقمين على العموم من ما خلفه الاحتلال الفرنسي لبلادهم من مآسي و آلام عميقة، أبدى شيراك بعض التأسف و الحسرة على الماضي الاستعماري لفرنسا في الجزائر، مؤكدا على ضرورة وأهمية تجاوز ذلك الماضي بكل إرثه (xlii).

غير أن مساعي شيراك لاستئثار بلاده بعلاقات خاصة ومميزة مع الجزائر بغية تكريس الهيمنة والسيطرة الفرنسية فيها وعليها، من خلال ربط هذه الأخيرة بالمصالح الفرنسية، اصطدمت بجملة من العقاب والمطبات، كادت تعيد ما بناه شيراك إلى التوتر و التشنج في العلاقات بين البلدين ويضعها مرة أخرى على المحك، منها ما كان يثيره وزير داخلته نيكولا ساركوزي، حول ملف الهجرة والمهاجرين وضرورة التشدد في هذا الجانب، وما ينتج عن ذلك من حساسية بين الجزائر وفرنسا، والأهم والأخطر هو إصدار البرلمان الفرنسي في الـ 23 فيفري 2005 (أي قبل سنتين من انتهاء العهدة الثانية لشيراك)، القانون الممجد للاستعمار الفرنسي، والذي خص الجزائر تحديدا بالذكر، ليفتح هذا القانون جرحا غائرا في مسار العلاقات الفرنسية الجزائرية، وعليه فإن فرنسا ما لم تعتذر عن ماضيها الاستعماري وتعترف بما اقترفته في حق الجزائر والجزائريين، فإن العلاقات بين البلدين، وباعتراف شيراك نفسه، ستبقى تراوح مكانها بين المد والجزر (xliii).

وقبل خروجه من السلطة وحتى يحافظ شيراك على ما قام به من إعادة ترميم للعلاقات بين فرنسا والجزائر، وما نتج عن ذلك من مكاسب لفرنسا بالدرجة الأولى، سعى إلى دفع برلمان بلاده إلى إلغاء المادة الرابعة من ذلك القانون، والتي تعتبر المادة المستفزة والمتسببة في إثارة مشاعر الجزائريين، وقد عبر شيراك في مذكراته عن أسفه لما حصل سنة 2005، مؤكدا على أن فرنسا "إذا أرادت فعلا أن تصل بعلاقاتها مع الجزائر إلى حد الشراكة الإستراتيجية، فعليها أن لا تعترف فقط بممارستها بحق الجزائريين، بل ويجب عليها كذلك أن تقدم اعتذارا عن تلك الممارسات وعليها أيضا أن تؤكد احترامها لذاكرة الشعب الجزائري..." (xliv).

وبعد مغادرة شيراك قصر الاليزي بباريس سنة 2007، خلفه السيد نيكولا ساركوزي، كرئيس للجمهورية الفرنسية، ولمدة خمس سنوات كاملات، والرئيس ساركوزي محسوب في الأصل على التيار الديغولي ولكن بنظرة مغايرة، بحيث أنه لم يلتزم بحرفية هذا الاتجاه ولا بخطوطه العامة، وهو الذي أظهر منذ كان على رأس وزارة الداخلية الفرنسية في عهد الرئيس شيراك مشاكسة وتناقضا مع هذا الأخير، الذي تعنت سياسته امتدادا لسياسة الجنرال ديغول، فقد ظهر الخلاف بينهما خاصة، وكما سبق إليه الإشارة، في ملف الهجرة والعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهي العلاقة التي جعلها ساركوزي في ولايته علاقة تبعية لا علاقة منافسة وندية، وعمل فيما يتعلق بالجزائر والجزائريين على التشدد أكثر في منح التأشيرة لمجرد السياحة، والتي ظهرت بوادرها في عهد جاك شيراك، وقد يكون ذلك بتأثير من ساركوزي وأنصاره، الذين كانوا يرون أن المهاجرين وخصوصا الجزائريين منهم، أصبحوا يشكلون عبئا ثقيلًا على فرنسا، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا (xlv).

وعلى عكس المسار الذي شهدته العلاقات الفرنسية الأمريكية في عهد جاك شيراك، فإن الرئيس ساركوزي ارتقى في أحضان الوم أ، مهملًا على ما يبذو المصالح الفرنسية البحتة، ومفرطًا في موقع

فرنسا الذي يحاول التميز والاستقلال عن أمريكا، والذي رسمه الجنرال ديغول، وسارت الساسة الفرنسية على أثره، سواء من الديغوليين أنفسهم أو من غيره، وبذلك شكل ساركوزي الاستثناء في هذا المجال.

غير أن هذا الاستثناء، لم يمنع الرئيس ساركوزي من أن يعمل على فكرة محورية، أسس لها ديغول، ألا وهي جعل فرنسا قائدة ورائدة للدول الواقعة على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، ومن أهمها الجزائر، وهي الفكرة التي قالها وشدد عليها ديغول، مبرزاً أهميتها بالنسبة لبلاده على أرض الواقع، أو كوصية لساسة فرنسا من بعده أن يعملوا بها ويولوها الأهمية القصوى، فقد جاء في مذكراته: "أن مصير فرنسا مرتبط بصورة مباشرة بحوض البحر الأبيض المتوسط..."^(xlvii)، وهو المسعى الذي اشتغل عليه جل الرؤساء الفرنسيين من بعد ديغول بدءاً بالرئيس جورج بومبيدو، كما تمت الإشارة إليه سابقاً، ووصولاً إلى الرئيس ساركوزي، الذي وضع نصب عينه هذا الملف، ساعياً وداعياً الدول المطلة على البحر المتوسط إلى "الإتحاد من أجل المتوسط"، بقيادة فرنسا، غير أن هذا المشروع ولأسباب متعددة، ومنها عدم تشجع الطرف الجزائري له وهو الذي يحمل بين طياته الطموح الفرنسي في السيطرة بنظرة استعمارية جديدة، ولأنه غامض مفخخ، في ذات الوقت، فقد أجهض المشروع في المهد، وغادر ساركوزي منصب الرئاسة، بعدما خسر في الدور الثاني لانتخابات الرئاسة الفرنسية العام 2012، أمام منافسه، الاشتراكي فرنسوا هولاند، دون أن يرى هذا المشروع النور^(xlvii).

وأخيراً يبدو أن الرئيس الحالي لفرنسا السيد فرنسوا هولاند الاشتراكي الفكر والمذهب، والذي خلف ساركوزي العام 2012، والممتدة فترة حكمه إلى غاية 2017، وعلى غرار سلفه من نفس المذهب فرنسوا ميتران، قد استلهم واستعاد المنهج الديغولي في رسم العلاقات مع الجزائر، المبنية على أن مصالح فرنسا في هذا البلد، هي مصالح إستراتيجية لا يمكن بأي حال من الأحوال التفريط فيها أو التنازل عنها، ومن ثمة فالجزائر لا ولن يمكنها أن تكون خارج الاهتمام الفرنسي الخاص، لذلك رأيناه يحاول فتح صفحة جديدة تجاه الجزائر، لا تخرج عن النظرة الديغولية.

الخاتمة :

لقد اعتمدت الديغولية في تعاملها مع الجزائر، قبل وبعد استرجاع السيادة الوطنية، على سياسة التسوية والغموض والمراوغة والتقلب، بحسب ما تقتضيه الظروف والمراحل، هادفة على الدوام إلى البحث في الكيفية التي تتحقق بها المصالح الإستراتيجية لفرنسا في الجزائر وعن طريقها.

ولأن السياسة الديغولية وقادتها الذين حكموا فرنسا وما يزالون في الحكم أو مؤثرين فيه، اعتمدوا على المعايير التي أتينا على ذكرها في هذه الدراسة، ولم يبنوا علاقات مع الجزائر تقوم بكل صدق وإخلاص، على أساس التعاون الثنائي المثمر للطرفين، والقائم على احترام كل طرف للآخر وتقدير مصالحه وخياراته، والشراكة المتكافئة، فإن العلاقة بين البلدين كانت وستبقى تتراوح بين المد والجزر، تتقارب وتتعمق حيناً، وتتباعد وتتوتر حيناً آخر، والحال هذه، ستبقى العلاقات بين البلدين غير طبيعية، وما يزيد من احتمال بقائها غير مستقيمة وغير سوية وخاضعة للصعود والهبوط، هو عدم تمكن السياسة الديغولية تحديداً من التخلص من الإرث الاستعماري الفرنسي للجزائر، ومن ثمة النظرة إلى هذه الأخيرة بنظرة التابع الذي لم يخرج ولن يخرج من العباءة الفرنسية، وليس له الحق في ذلك!؟

الهوامش :

- (i) آني راي غولديغر. **جنور حرب الجزائر 1940-1945**، ترجمة وردة لبنان، دار القصة، الجزائر 2005، ص 410 .
- (ii) Lucien Adés. **L'aventure Algérienne 1940-1944, Pétain-général De Gaulle**, Ed. Belfond, Paris, 1997, pp 25-27.
- (iii) شارل ديغول. **مذكرات الأمل، التجديد 1958-1962**، ترجمة سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص 49.
- (iv) شارل ديغول. **مذكرات الحرب، الوحدة 1942-1944**، ترجمة عبد اللطيف شرارة، ط2، منشورات البحر المتوسط و منشورات عويدات، بيروت-باريس، 1982، ص 342.
- (v) Chamine. **La conjuration d'Alger**, Ed. Albin Michel, Paris, 1946, p 26.
- (vi) ديغول، مذكرات الأمل، المصدر السابق، ص 49 .
- (vii) Pierre Ordioni. **Tout commence à Alger 1940-1944**, Ed. Stock, Paris, 1972., p 654.
- (viii) غولد زيغر. المصدر السابق، ص 250 .
- (ix) هذا الشاعر هو: "الجزائر ووهران وقسنطينة عمالات فرنسية وستبقى كذلك". أنظر :
-La république Algérienne, 03 décembre 1948.
- (x) Ibid.
- (xi) ذكر هذا المصطلح في مذكراته، أنظر مثلاً- : ديغول، مذكرات الأمل ، المصدر السابق، ص 53.
- (xii) نفسه، ص 20.
- (xiii) ديغول. مذكرات الأمل، المصدر السابق، ص 52-53-54.
- (xiv) يذكر ديغول انه عندما عاد إلى السلطة ونظرا لحساسية الموقف الفرنسي في الجزائر، وبعدما وزع المهام والمسؤوليات احتفظ لنفسه بقضية الجزائر. راجع: ديغول. مذكرات الأمل، المصدر السابق، ص 36.
- (xv) بن يوسف بن خدة، **جنور أول نوفمبر 1954**، ترجمة مسعود حاج مسعود، ط/ دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 273.
- (xvi) نفسه، ص، 102.
- (xvii) عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا**، دراسة تحليلية ، الجزائر، 2008، ص 301.
- (xviii) نفسه، ص، 300.
- (xix) Ronzyé Hervé. **Gaullisme ou Gaulchéisme**, Ed. Godefroy de Bouillon, Paris 1995., p 93-94.
- (xx) Ibid, p 584-585.
- (xxi) Ibid, p 131.
- (xxii) عن العلاقات الأمريكية الفرنسية خاصة فيما يتعلق بالصراع حول الجزائر. أنظر: أطروحتنا للدكتوراه، المرجع السابق، الفصول: الثاني الثالث والرابع. وأطروحة الدكتوراه لـ معمر العايب، **العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية (1942-1962)**. جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان- 2010/2009.
- (xxiii) محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر، (1942/1992)** ج 03، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر 2007، ص 179.180.
- (xxiv) جريدة الشعب. عدد: 30 جويلية 1965. وأنظر:
- Hocine Malti. **Histoire secrete du pétrole Algérienne**. Ed. Découverte. Paris, 2010, P, 63.
- (xxv) ديغول. مذكرات الأمل، المصدر السابق، ص 333..
- (xxvi) الزبيري، المرجع السابق، ص، 181.182.
- (xxvii) جريد الشعب. عدد 16 مارس 1964.
- (xxviii) الزبيري، المرجع السابق، ص، 182.
- (xxix) بوحوش، ص، 176. إن رفع عدد المهاجرين الجزائريين إل فرنسا وخفضه، كانت فرنسا تخضعه لطبيعة علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الجزائر، وما يقال عن الهجرة يقال عن منح التأشيرة وشروطها...
- (xxx) Salah Mouhoubi. **La politique de la coopération algero-française**, bilan et perspectives, Ed, Sned/ Opu. Paris-Alger, 1986. P, 86.
- (xxxi) Daniel Collard. " La Politique Méditerranéenne et Proche orientale de Georges Pompidou". In. **Politique étrangère**. N 03. Paris, 1978, P 284.
- (xxxii) بوحوش، ص، 301.303. وقد تطرق ذات المؤلف إلى هذا التشدد والصلابة في العديد من صفحات الكتاب.
- (xxxiii) نفسه، ص، 300.
- (xxxiv) عن هذه الزيارة ونتائجها أنظر: عبد الغني رميتة ، **التحولات الكبرى في الجزائر 1965/1978 من خلال مجلة الجيش**. مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 02، 2012/2013، ص 67.
- (xxxv) عن ميتران وسياسته تجاه الجزائر، ينظر: الطيب عبو، **مواقف فرنسوا ميتران من الجزائر 1954/1995**،

- مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ جامعة الجزائر 02، 2014/2013. وكذلك مبارك أولاد النعيمي. الرئيس جاك شيراك وسياسته تجاه الجزائر 2007/1995، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ جامعة الجزائر 02، 2014/2013. ص 40-50. تشير إلى أن ميتران وفي الكثير من الفترات كان يشاركه في الحكم بصفة رئيس الحكومة، التيار الديغولي، ممثلا في السيد جاك شيراك، الذي سيخلف مباشر ميتران في منصب الرئاسة في فرنسا (xxxvi) جريدة الأهرام. عدد 09 أفريل 1996.
- (xxxvii) أولاد النعيمي، مرجع سابق، ص 61.62
- (xxxviii) علي صبحي، "العلاقات الجزائرية الفرنسية: علاقات متأرجحة مشدودة بخيوط الماضي" مجلة المعرفة العدد 176، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 12-14. تجدر الإشارة ومن باب التناقض بين المسؤولين الفرنسيين، أن وزير الداخلية الفرنسي، بيار شوفانمان، وبمناسبة زيارته للجزائر في شهر جويلية 1999، صرح بالقول أن "باريس ستقوم برفع الحظر عن منح التأشيرة للجزائريين...". أنظر، أولاد النعيمي، ص 61.
- (xxxix) Bertrand Benoit. **Le Syndrome Algérien- L imaginaire de la politique algérienne de la France.** Ed L hammattan. Paris, 1995, P 28.
- (xl) خير الدين العايب، "الجزائر، دور محوري في النظام الأمني المتوسطي"، جريدة البيان، مؤسسة دبي للإعلام، الإمارات. ع.م. عدد 21 جوان 2000، ص 15.
- (xli) Jacques Chirac. **Le Temps Présidentiel, Mémoire 02.** Ed, Nil, Paris, 2011. P 430.
- (xlii) Ibid.
- (xliii) عن هذا القانون المثير للجدل، وأثاره ومخلفاته. أنظر: كلود ليوزو، جيل منصورن، **الاستعمار والقانون والتاريخ، مناهضة قانون 23 فيفري 2005**، ترجمة بشير بولفراق، دار القصة، الجزائر، 2007.
- (xliv) Chirac Op.cit, p. 433
- (xlv) تطرقنا في الصفحات السابقة لقضية التشدد الفرنسي في منح التأشيرة للجزائريين، في عهد شيراك.
- (xlvi) ديغول، مذكرات الأمل، ص 354.
- (xlvii) عن بعض ملامح سياسة ساركوزي، أنظر: ميلود بلعالية، **سياسة الجنرال ديغول تجاه بلدان المشرق العربي، مصر، سوريا، العراق، نموذجا (1969/1962)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 02، 2012/2011، ص 337-339.